

# GAO Highlights

ابرز جوانب التقرير GAO-22-105988 (باللغة الانجليزية)، مقدم إلى لجان الكونجرس.

## لماذا أجرى مكتب مسائلة الحكومة هذه الدراسة

وصفت الأمم المتحدة الصراع في اليمن بأنه أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات أمنية طويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - وهما لاعبان أساسيان في الصراع - واصلت تقديم الدعم العسكري لهما، بما في ذلك للعمليات في اليمن منذ عام 2015.

يدعو القانون العام 116-283 مكتب مسائلة الحكومة إلى مراجعة الدعم العسكري الأمريكي للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن. يفحص هذا التقرير (1) إجمالي القيمة المالية للدعم العسكري الذي قدمته وزارة الدفاع إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في السنوات المالية 2015-2021، و(2) إلى أي مدى قامت وزارتا الدفاع والخارجية بتقييم استخدام الدعم العسكري الأمريكي في اليمن ومدى مساهمة هذا الدعم في إلحاق الضرر بالمدنيين وانخفاضه، و(3) إلى أي مدى تم تقديم شهادات وزارة الخارجية وتقرير وزارة الدفاع استجابة لتفويضين من الكونجرس في الوقت المناسب وبشكل كامل. حلل مكتب مسائلة الحكومة بيانات وزارة الدفاع ووثائق وزارتي الخارجية والدفاع، وأجرى مقابلات مع مسؤولي الوكالتين في المقر الرئيسي، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

هذه نسخة عامة من تقرير حساس أصدره مكتب مسائلة الحكومة في أبريل/نيسان 2022. تم حذف المعلومات التي اعتبرت كل من وزارتي الدفاع والخارجية معلومات حساسة.

## ماذا يوصي به مكتب مسائلة الحكومة

يقدم مكتب مسائلة الحكومة أربع توصيات، بما في ذلك أن تقوم وزارتا الخارجية والدفاع، على التوالي، بوضع إرشادات محددة للتحقيق والإبلاغ عما إذا كانت المعدات ذات المنشأ الأمريكي قد استخدمت لأغراض غير مصرح بها في اليمن، وأن تقدم وزارة الخارجية معلومات حديثة إلى الكونجرس. ووافقت وزارة الدفاع على التوصيات. ووافقت وزارة الخارجية على وضع إرشادات محددة وأن تواصل تحديث الكونجرس بانتظام.

انظر الوثيقة GAO-22-105988 (باللغة الانجليزية) للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ Jason Bair (جيسون بير) على رقم الهاتف: 512-6881 (202) أو البريد الإلكتروني: bairj@gao.gov

## تحتاج وزارتا الخارجية والدفاع معلومات أفضل عن الآثار المدنية للدعم العسكري الأمريكي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

### النتائج التي توصل إليها مكتب مسائلة الحكومة

أدارت وزارة الدفاع ما لا يقل عن 54.6 مليار دولار من الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من السنوات المالية 2015 حتى نهاية 2021. كانت الغالبية العظمى من هذا الدعم عبارة عن مواد دفاعية وخدمات دفاعية، بما في ذلك التدريب، تم شراؤها من قبل هذين البلدين من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. على سبيل المثال، شملت مبيعات المواد الدفاعية المروحيات والصواريخ والقنابل صغيرة القطر. كما قدمت وزارة الدفاع خدمات استشارية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بعضها تناول الحد من الأضرار المدنية.

### أمثلة على المواد الدفاعية التي يمكن شراؤها من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية: المروحيات والصواريخ والقنابل صغيرة القطر



المصدر: خدمة توزيع المعلومات المرئية للدفاع. صور للرقب ستيفن جاليمور (يسار)، والمجنّد أفيري كنفهام (وسط)، والرقب جوردان مارتن (يمين). | GAO-22-105988

لم تحدد وزارتا الدفاع والخارجية بشكل كامل إلى أي مدى ساهم الدعم العسكري الأمريكي في إلحاق الضرر بالمدنيين في اليمن. قال مسؤولو وزارة الخارجية إنهم يأخذون في الاعتبار الضرر الذي يلحق بالمدنيين واستخدام المعدات عند النظر في المبيعات العسكرية الأجنبية المحتملة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قال مسؤولون في وزارتي الدفاع والخارجية إنهم بذلوا بعض الجهود لفهم إلى أي مدى استخدمت المواد الدفاعية ذات المنشأ الأمريكي في اليمن. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقارير العديدة التي تفيد بأن الغارات الجوية وغيرها من الهجمات التي شنتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد تسببت في أضرار جسيمة للمدنيين في اليمن، لم تُبلغ وزارة الدفاع ولم تستطع وزارة الخارجية تقديم أدلة على أنها حققت في أي حوادث استخدام محتمل غير مصرح به للمعدات المنقولة إلى المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة. وفقاً لسياسة وزارة الدفاع، يجب على المسؤولين المشرفين على جهود التعاون الأمني أن يكونوا متيقظين وأن يبلغوا عن أي مؤشر على استخدام مواد دفاعية أمريكية المنشأ ضد أي شيء آخر غير الأهداف العسكرية المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الخارجية بالتحقيق في حوادث الاستخدام غير المصرح به المزعومة. أخبر مسؤولو وزارة الدفاع مكتب مسائلة الحكومة أنهم يفتقرون إلى التوجيه للإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، ولم يتمكن مسؤولو وزارة الخارجية من تقديم إرشادات محددة. بدون مثل هذه التوجيهات، قد لا تتمكن وزارتا الدفاع والخارجية من تقييم إلى أي مدى ساهمت المعدات الأمريكية المنشأ في إلحاق الضرر بالمدنيين في اليمن.

قدمت وزارة الدفاع تقريرها بشأن عمليات الولايات المتحدة وشركاء التحالف في اليمن في الوقت المحدد وتناولت بشكل كامل جميع العناصر المطلوبة التي استعرضناها، لكن وزارة الخارجية لم تقدم جميع الشهادات المطلوبة بشأن أفعال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن. تناول تقرير وزارة الدفاع غير المصنف بشكل كامل أربعة عناصر ذات صلة مطلوبة في تفويضها، بما في ذلك ما إذا كان أي من شركاء التحالف قد ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقدمت وزارة الخارجية شهادة أولية في عام 2018 تفيد بأن الحكومتين السعودية والإماراتية بذلتا جهوداً لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين في اليمن، لكنها لم تقدم شهادتين لاحتقن مطلوبتين. وعلى الرغم من اكتمال الشهادة الأولية لوزارة الخارجية، فإن مستنداتها الداعمة - التي لا يشترطها القانون - لم تتناول جميع العناصر المطلوبة في الشهادة.